A S

الأمم المتحدة

UN
DEC 11 1989
UN/SA COLLECTION

Distr.
GENERAL

A/44/839
S/21004
5 December 1989
ARABIC
ORIGINAL : SPANISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والاربعون
البنود ١٢ و ٧٢ و ٨٣ و ١١٥ و ١٤١
من جدول الاعمال
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي
استعراض تنفيذ الإعلان الخاص
بتعزيز الامن الدولي
الاعمال التحضيرية لدورة الجمعية
العامة الاستثنائية في عام ١٩٩٠
إعداد صك بشأن حقوق الإنسان
القائمة على التضامن
تسوية المنازعات بين الدول
بالوسائل السلمية

مجلس الامن
السنة الرابعة والاربعون

رسالة مؤرخة في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، موجهة
الى الامين العام من القائم بالاعمال المؤقت في
البعثة الدائمة لبنما لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن أحيل الى سعادتكم نص البيان الذي أصدره السيد ليوناردو كام ، وزير خارجية بنما ، في دورة الجمعية العامة لمنظمة الدول الامريكية التاسعة عشرة المعقودة في واشنطن العاصمة في الفترة من ١٣ الى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ .

وأرجو من سعادتكم التفضل بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقتين من وثائق الجمعية العامة ، في إطار البنود ١٢ و ٧٢ و ٧٣ و ١١٥ و ١٤١ من جدول الاعمال ، ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) أوسكار سفيلي
السفير ، الممثل الدائم المساعد
القائم بالاعمال ، المؤقت

مرفق

كلمة وزير خارجية بنما في دورة الجمعية العامة
لمنظمة الدول الامريكية التاسعة عشرة المعقودة
في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩

السيد كارلوس لوبيس كونتريرس رئيس الدورة العادية التاسعة عشرة للجمعية العامة لمنظمة الدول الامريكية

السيد خواو كليمنتيه باثينه سوارس
الامين العام لمنظمة الدول الامريكية
السادة وزراء الخارجية والمندوبون

سيداتي سادتي

يشهد العالم تحولات عميقة وسريعة ويواجه مآسي عصيبة وتحديات جديدة . يبدو أنه قد قضي على أخطار كبيرة لكن يمكن في نفس الوقت تبين أخطار أكبر وأعقد بوضوح أكبر مثل ألوان الحرمان الاقتصادي التي يعاني منها جزء كبير من سكان العالم . ولا يمكن تحقق السلم والامن الدولي بصورة تامة الا إذا قام على إحساس حقيقي بالعدل والتعاون الدولي ، وليس على سيطرة دول على دول أخرى ، ولا على إخضاع فئات اجتماعية لفئات أخرى . ويبدو أن المشاركة والتكامل مفهومان ومنهجان لا غنى عنهما لكي تبلغ البشرية الالف سنة الثالثة بإمكانيات للتقدم والاستقرار . وفي هذه الجمعية أتيح لنا شرف حضور انضمام كندا الى منظمة الدول الامريكية بوصفها دولة عضوا جديدة وقبول بليز بوصفها مراقبا دائما .

وهذا هو انعكاس وإدراك لواقع العصر الحديث الذي نعيش فيه . وعلينا أن نتغلب على الصعيد الاقليمي على مخططات السيطرة القديمة ، وأن نقبل في نفس الوقت انضمام جميع دول القارة دون تفضيل أو تمييز أو فرض شروط من أي نوع . وهذا من شأنه أن يسهم بفعالية في تعزيز المهمة الرئيسية لهذه المنظمة بوصفها محفلا للتعاون بين البلدان الامريكية . ولا يمكن ضمان استمرار هذه المنظمة وفعاليتها إلا إذا خدمت مصالح جميع أعضائها المتمثلة في التقدم والعدل ، لا مصالح أقلية تسعى الى استغلالها لغرض هيمنتها .

إن أمريكا قارة الأمل تقترب الآن أكثر من ذي قبل من أن تصبح قارة تتسم بمجتمعات غارقة في اليأس والخوف . وليس من الممكن الآن أو من المشروع أو حتى من الإنسانية أن يكبت الزعماء السياسيون في جميع أنحاء القارة وعيا قويا وإيجابيا لا بالمزائم الضرورية فحسب بل أيضا بالتحولات العميقة التي تقتضيها هذه اللحظة في جميع أنحاء المنطقة .

وإني أحث على اتباع نموذج جديد للتنمية يكفل التقدم الاقتصادي والاجتماعي ويعني تقاسم وتوزيع الثروة وعدم تركز القوة الاقتصادية في بلدان قليلة ومجموعات قليلة ذات امتيازات ، فان تركز القوة الاقتصادية في أيدي أقلية هو حرمان للأغلبية من حقها في الحياة ، وبسبب صراعات اجتماعية وسياسية تمل ، في الواقع الى أبعد مما تذهب إليه المخططات الايديولوجية الجامدة للديمقراطية الصورية .

ولكي تلقى الديمقراطية التأييد في مجتمعات امريكا اللاتينية يتعين عليها أن تعمل على الوفاء بالاحتياجات الاجتماعية لشعوبنا ، بوصفه ضرورة لا غنى عنها .

ولا يمكن على الصعيد الدولي الاستمرار في مواجهة عدم إحساس الدول القوية بمأساة عدم التكافؤ الاقتصادي الذي تشهده المنطقة .

إن الغنى يجب ألا يبرر الهيمنة ؛ بل على العكس من ذلك ينبغي فتح طريق التعاون العادل في الإطار الاخوي للتضامن . وهذا لا يمكن أن يتحقق بالقسر بل باحترام كرامة الدول وحقها في حرية تقرير المصير .

إن مشكلة الديون تستحق اهتماما خاصا من هذه الجمعية لأن هذا الوضع الحرج يرغم الدائنين والمدينين على تحمل مسؤولية مشتركة لا تسمح باتخاذ قرارات من جانب واحد ، بل من خلال حوار في إطار فهم شامل للواقع الاقتصادي العالمي والإقليمي ، وليس بطريقة التفاوض الثنائي الصارم أو ممارسة جمع الربا اللاأخلاقية ؛ ولا يمكن السماح بالسعي بلا حياء الى استعمال الديون كأداة للقسر من أجل التحكم في الإرادة السياسية للدول بما يمس استقلالها وكرامتها الوطنية .

إن يوم الاحتفال بمرور ٥٠٠ عام على وصول كولمبوس الى أمريكا يقترب ، وان مساهمتنا في هذا الحدث الهام للغاية تتمثل أيضا في عرض التشرد والفقر والأمية ونقص التغذية والبطالة والديون والاستغلال وألوان عدم المساواة . وقد تكون هذه

الصورة المؤلمة الشهادة التي تقدمها للعالم الحقيقة المفجعة التي تبين أن الاستغلال والاستعباد اللذين بلغا الذروة في الوقت الحاضر يسعيان منذ فترة طويلة الى مواصلة استغلال جزء كبير من أمريكا .

إن بنما تطلق عشية الاحتفال بمرور ٥٠٠ عام على اللقاء بين امريكا وأوروبا صرخات مدوية لمطالبة تاريخية بالعدل الاقتصادي والحرية السياسية . إن أمريكا لا تريد أن تظل أرض التحسر بفلسفات سياسية عاجزة عن توجيه رغبتها في التحرر التام أو تريد أن تكون أرضا للأحلام والآمال الممتدة الى الابد كالخطوط المتوازية ، إن أمريكا تريد أن تكون اليوم مسرحا لمنجزات تحقق الاهداف التي وضعها القادة المحررون .

إن مشكلة المخدرات مثال مؤلم لما يحدث عندما نتصرف على أساس تحويل المواقف الى أيديولوجيات ونقلل بسذاجة من آثارها على المصلحة السياسية الانانية والعابرة . انه لا يمكننا التخلص من بلاء ذي أبعاد بهذه البشاعة وهذا التزايد إلا إذا تصدينا له بواقعية محض وبالإرادة السياسية اللازمة لمكافحة واستئصال جذوره ومكافحة مصادره .

ولن تفيدنا بشيء السيناريوهات العظيمة للإعلانات والديماجوجية التي لا تنفع إلا للاستهلاك المحلي والعابر لإخفاء عيوب أوضح في الجهاز الاجتماعي إذا كان البلد الرئيسي المستهلك للمخدرات ، الذي هو مصدر رؤوس الاموال المفسدة ، يعلن أنه لا توجد الارادة السياسية اللازمة لحل المشكلة من أساسها ، وهكذا تظل كل جهودنا مجمدة . إن بنما تؤكد مجددا التزامها الادبي بهذه القضية ذات الاهمية الاساسية لصحة شعوبنا واستقرارها وتقدمها ؛ ونحن نتصرف على هذا النحو ، سيدي الرئيس ، وفاء منا للمبادئ وليس لتلقي شكر أو شهادات مهينة .

إن هذا لمن الشواغل الكبرى لبنما لانها بالذات ضحية تشويه للواقع ولانه يلوّح باستعمال الاكاذيب الوقحة والمسؤوليات الزائفة بخجلها من أجل تقويض مركزها بوصفها بلدا حرا ذا سيادة .

لقد لاحظنا مؤخرا أن موضوع السيادة الارجنتينية على جزر مالفيناس قد ظهر من جديد باتجاه إيجابي في المناقشة الدولية . ونرحب بالتقارب الذي حققته المملكة المتحدة والجمهورية الارجنتينية ، ونحن على ثقة من أن عملية إنهاء الاستعمار ستشمل

هذه الاقاليم وأننا سنستطيع الاحتفال قريبا بالرجوع التام لجزر مالفيناس بوصفها جزءا من الاملاك الوطنية للدولة الارجنتينية .

ولان بلدي لا يزال يعاني من بقايا الاستعمار في أرضه ذاتها ولما التزمنا به دائما من تضامن مع جميع الحركات والمساعي الرامية الى القضاء على أي حالة استعمار أو مظهر من مظاهره اقترح بلدي أن تتخذ هذه الجمعية تدابير ترمي الى القضاء على الاستعمار في القارة الامريكية قبل نهاية هذا القرن .

وإننا نعرب عن املنا الوطيد في أن يوقد جو التحولات الكبرى والتنازلات الجوهرية الذي يشهده العالم كرم وتفهم البوليفيين والشيليين حتى يمكن التوصل الى صيغة اخوية وعادلة تحقق أمل بوليفيا في الحصول على منفذ الى البحر . وفي الازمة القائمة في امريكا الوسطى مازلنا نجد للاسف أن الولايات المتحدة تواصل عرقلة تنفيذ الاتفاقات السياسية التي أبرمها حكام المنطقة كما لو أن الشعوب التي يقتل أفرادها وتعاني من الدمار ليست هي التي لها المصلحة الاساسية في السلم . ولا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية حقيقية في أي دولة مادام الطرف المتداول والمقاتل في عملياتها السياسية الداخلية هو حكومة دولة أخرى .

إن التسريح الفعلي لما يسمى بالكونترا وعدم التدخل الخارجي في عملية الانتخابات النيكاراغوية والبحث المخلص والسريع عن حل سياسي عن طريق التفاوض للصراع السلفادوري الذي يمر بكل تاكيد بلحظات مأساوية ليست هي الشروط الضرورية الوحيدة لكي تعود المنطقة الى الاضطلاع بالمهمة الاساسية لتحقيق التقدم لكل شعب من شعوبها فلا غنى أيضا عن أن تتعلم حكومة الولايات المتحدة الامريكية مرة والى الابد أن تقبل ، وجود أنظمة اجتماعية أو سياسية مختلفة في القارة الامريكية كما فعلت بالنسبة للقارات الاخرى .

إن حالة حقوق الانسان هي موضوع يجب أن يدفعنا الى التفكير بمنتهى الجدية لكن قبل أي شيء آخر في تبين محاولة واضحة لاستعمال هذه القضية النبيلة للغاية كاداة سياسية أخرى في استراتيجيات السيطرة .

ففيما يتعلق ببنما ، على سبيل المثال ، فإنه مما يثير الجزع الى أقصى حد هو أن العنصر الذي تخلو منه جميع الصيغ التي توضع بشأن حقوق الإنسان هو أن دولة بنما قد تعرضت لمحاولة تدمير من جانب أقوى حكومة في القارة وأنه في خلال هذه

المحاولة لم تانف تلك الحكومة عن أن تقوم باقذر المناورات ، وأن تستخدم أكثر الوسائل عدم شرعية وعن أن تتدخل باشنع صور التدخل .

وفي حين أخذت بعين الاعتبار في دراسة حالة حقوق الإنسان في بلدان أخرى ظروف مخففة فإن قيام حكومة الولايات المتحدة باعمال حربية سافرة وخفية ضد بنما ، وإدامتها لمدة عامين ونصف حالة من القتال المتواصل والتهديد المستمر والتدخل المشين والاحتلال غير المشروع للإقليم السيادي للجمهورية لم ير أي طرف هذه الافعال ، يا سيدي الرئيس ، أو يصفها أو يعلق عليها ، ناهيك عن أن يأخذها بعين الاعتبار .

لقد بلغ الامر بحكومة الولايات المتحدة الامريكية أن تزيف تماما كل مسالة حقوق الإنسان ، وأن تستخدمها على هواها لمهاجمة الحكومات التي لا تعتبرها صديقة وأن تغض الطرف عنها في تواطؤ عندما يكون المعتدي حائزا على الرضا الرسمي لواشنطن . إن هذا لمن أكبر التحديات التي تواجه المنظمة ، ولا يمكننا التحدث عن تعزيزها إذا وصل بنا الامر الى حد الرضوخ لمناقشة هذه المسالة في عالم ملئ بالخداع .

وبنفس هذا الوعي بالصعوبات والمشاكل التي تواجه كل دول امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أود أن أبرز اعتراض حكومتي على القرار الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة الامريكية بزيادة رسوم المرور في قناة بنما من جانب واحد دون استشارة أو موافقة الممثلين البنميين في مجلس إدارة هيئة قناة بنما الذي هو أعلى هيئة موجهة لسياسة القناة .

إن البنميين يعتبرون القناة تراثا قوميا وملكا غير قابل للتصرف لشعب بنما لكن لا يمكننا باي طريقة فصل هذا المفهوم عن احتياجات البلدان الاخرى . ولنا حق الانتفاع ، ونحن محرومون منه اليوم بسبب استمرار امتيازات استعمارية لموظفي القناة الامريكيين تمولها أساسا بلدان امريكا اللاتينية ، لانه بتحديد رسوم المرور تستحدث معايير تجعل الدول المستعملة للقناة تدفع إعانات لتنفيذ قرارات وانشطة لحكومة الولايات المتحدة من جانب واحد ، ليس لها صلة بتشغيل أو صيانة القناة بكفاءة .

ودون المساس بتعميق أو زيادة أي من هذه المعلومات خلال دراسة مسالة بنما في اللجنة العامة اسمحوا لي الآن بالإشارة الى انتهاكات القانون الدولي الجسيمة التي ارتكبتها الولايات المتحدة ضد بنما والتي غايتها النهائية هي الإطاحة بحكومة بنما وإقامة نظام طيع محلها يسير على هواها ، ولاسيما فيما يتعلق بسعيها الى إطالة

وجودها العسكري في بلدي بعد ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٩ ، وهو التاريخ الذي يتعين فيه على القوات المسلحة للولايات المتحدة بموجب أحكام معاهدة قناة بنما أن تجلو تماما ونهائيا عن أراضي بنما .

وقبل وصف سلوك حكومة الولايات المتحدة أود أن أتلو عليكم جزءا وثيق الصلة من تلك المعاهدات التي وقعت منذ زمن طويل في نفس هذه القاعة في وجود كل حكام المنطقة تقريبا . إن المادة الثانية من إتفاق تنفيذ المادة الرابعة من معاهدة القناة ينص تحت عنوان "مبدأ عدم التدخل" على ما يلي :

"يحترم أفراد القوات أو العنصر المدني ، الموظفون والمقاولون الممنون بمقاولي قوات الولايات المتحدة قوانين جمهورية بنما ويمتنعون عن القيام بأي نشاط يتنافى مع روح الاتفاق ، ويمتنعون بصفة خاصة عن القيام بأي نشاط سياسية في جمهورية بنما أو أي تدخل في الشؤون الداخلية للجمهورية .

"وتتخذ الولايات المتحدة الامريكية ما يمكنها من التدابير لكفالة تنفيذ أحكام هذه المادة " .

وخلال الشهور التسعة والعشرين الماضية اتخذت حكومة الولايات المتحدة مجموعة من الإجراءات تدل على استخفافها المطلق بهذا الحكم وغيره من الاحكام الواضحة في المعاهدات .

وأرجو ، سيدي الرئيس ، أن تتيحو لي الفرصة لاذكر بعض هذه الاحكام للعلم :

الاحتفاظ بقواتها وعناصرها القتالية في الاراضي البنمية في حالة تعبئة مستمرة خارج المواقع الدفاعية في وضع تخويفي واستفزازي يثير - هو والطلعات الجوية المنخفضة للطائرات الحربية فوق رؤوس السكان المدنيين والمنشآت العسكرية البنمية ، ومرور القوافل العسكرية في الطرق والمجتمعات المحلية في بنما - خطرا شديدا يتمثل في احتمال وقوع حوادث مسلحة . وعلاوة على ذلك ، عدم الاعتراف بالمناطق العائدة إلى بنما ، وعدم تنفيذ قرارات الهيئات العسكرية المشتركة بين البلدين ، والاستيلاء على محطة مياه الشرب التي تُغذّي مدينتي بنما وكولون ، والاحتجاز التعسفي لزعماء الشعب ومديري السلطات المحلية وقادة السلطات العسكرية ، واقتحام وعزل المباني التي تؤدي فيها محاكم العدالة واجبها ، وعرقلة دخول القضاة ، وإغلاق طرق مواصلات هامة بصورة

متكررة من بينها الطريق الموصّل بين البلدان الامريكية والطريق العابر للبرزخ ، وهو الامر الذي يعوق مرور سكان بنما بحرية ، والاحتلال الوقتي للملاعب والمدارس والمستشفيات ، وفي الفترة الاخيرة ، إحدى الحدائق النباتية .

ونتيجة لموقف قوات الدفاع المتسم بالتعقل والرزانة الذي أدى إلى تجنّب وقوع اشتباكات مهلكة فإن الجنود الامريكيين أنفسهم ، الذين يكرسون وقتهم لاختلاق حوادث فيما بينهم لاتهام بنما ، لم يتمكنوا من تقديم أي دليل يدين قوات الدفاع بارتكاب أعمال عدوانية ضد السكان المدنيين أو المنشآت أو الجيش الامريكي .

ومن ناحية أخرى ، وفيما يتعلق بتشغيل القناة ، أود أن أشير إلى الانتهاكات التالية : عقد جلسات لهيئة قناة بنما دون اشتراك الطرف البنمي ، واتخاذ قرار برفع رسوم المرور بالقناة دون استشارة الاعضاء البنميين في هيئة القناة والتأجيل اللانهائي لتشييد الإنشاءات التي يتطلبها على وجه السرعة تشغيل القناة بصورة طبيعية وكفيئة في خلال الاعوام القادمة ، وحجز المبالغ المستحقة لبنما عن استخدام القناة ، وعدم الاعتراف بالعمال البنميين المعيّنين في هيئة القناة أو بحقوقهم في الترقية أو في تحسن ظروف العمل .

وتنص المادة ١٩ من ميثاقنا الاساسي على ما يلي :

"لا يجوز لأية دولة أن تقوم بتطبيق أو تشجيع تدابير قسرية ذات طابع اقتصادي وسياسي للتأثير بالقوة في الإرادة السيادية لدولة أخرى والحصول من جرّاء ذلك على أي نوع من المزايا" .

وقد شنّت الولايات المتحدة ، في انتهاك سافر لهذه القاعدة ، حربا اقتصادية على جمهورية بنما باتخاذها ، في جملة أمور ، التدابير التالية : تجميد أموال بنك بنما الوطني في نيويورك ، ومنع الشركات الامريكية القائمة في بنما من دفع الضرائب إلى الحكومة الوطنية ، وفرض حظر على أموال الخطوط الجوية الحكومية البنمية ، وحجز ضريبة الدخل المفروضة على الموظفين البنميين في هيئة القناة ، وإلغاء حصة بنما من السكر ، وحرمان بنما من فوائد مبادرة حوض البحر الكاريبي ، والإعلان في الفترة الاخيرة ، عن منع السفن التي ترفع علم بنما من الرسوّ في موانئ الولايات المتحدة .

وبشكل متوازٍ مع إجراءات تجميد الاموال وحملات الإشاعات المدبّرة بمهارة ،

تتسبب الولايات المتحدة في إلحاق أضرار جسيمة بالنظام المصرفي البنمي ، الأمر الذي أدى إلى تصدع وانهيار سريع للاقتصاد بجميع قطاعاته .

وقد أسفر هذا العدوان الاقتصادي الوحشي بآثاره المدمّرة عن هبوط الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٥ في المائة ، وأدّى إلى تأخر مؤشراتنا الاقتصادية إلى ما كانت عليه منذ ٢٠ سنة ، مما أدى إلى إفقار دولة بنما .

ومن الأمثلة الأخرى على انتهاك الولايات المتحدة للقانون الدولي وتجاهلها التام لسيادة جمهورية بنما الاستيلاء التعسّفي على مبنى وممتلكات سفارة بنما في هذه المدينة .

ومع اقتراب يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ ، وهو تاريخ انتهاء الوجود الأمريكي في بنما بموجب معاهدات توريخوس - كارتر ستكشف الولايات المتحدة سياسة التضليل التي تشنها على بنما في الخارج ، في ذات الوقت الذي تقوم فيه في الداخل بحرب حقيقية بطيئة .

وبغية إغلاق هذه الدائرة من استنكارات الانتهاكات المشينة للقانون الدولي ، أود أن أشير بوجه خاص إلى انتهاك سيحدث في الأيام المقبلة .

فوفقا لمعاهدات القناة فإنه اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ يكون مدير القناة مواطنا بنميا تقترحه جمهورية بنما . وتنفيذا للإجراءات القانونية في بنما انتخب المجلس التشريعي في بلدي ، في حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، المحامي توماس غابرييل ألتاميرانو دوكه ، رجل الأعمال المحترم ، والفني القدير ، ليشغل هذا المنصب الهام . ومع ذلك ، صرحت حكومة الولايات المتحدة ، علنا بأنها لن تقبل المدير الذي اقترحته جمهورية بنما .

وهذا الحدث ، الذي يوشك أن يصبح واقعا ، سيشكل انتهاكا من أصرخ وأوضح الانتهاكات للمعاهدات ، وهو ما سوف يُلغي ، علاوة على ذلك ، أحد المكاسب الكبرى لشعب بنما .

إن بنما تحترم مبادئ وقواعد ميثاق منظمتنا الإقليمية وتتمسك بها . وهذه المنظمة تمثل تعبيرا حقيقيا عن سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية واستقلالها .

ويحدد ميثاقنا ، بشكل قاطع ، أنه ليس في أحكامه ما يُخوّل المنظمة التدخل في شؤون الولاية الداخلية للدول الاعضاء ، لان أي عمل يناقض ذلك سيخوّلها إلى محكمة أو إلى كيان له حق التدخل المستمر في الحياة اليومية لكل جمهورية من الجمهوريات الامريكية .

ويشمل الميثاق أيضا التزامنا تعزيز وتدعيم الديمقراطية النيابية في إطار مبدأ عدم التدخل . وتود بنما ، في هذا الصدد ، أن تُبيّن بوضوح ، اتجاهها الديمقراطي لا من حيث النهج التقليدي والرسمي فحسب ، بل أيضا من حيث اثرائه بالمشاركة المجتمعية الدائمة .

ونظرا لتدخل الولايات المتحدة المتكرر الواضح في عملية الانتخابات في الماضي القريب ، الامر الذي أضر بممارسة الشعب البنمي لحق تقرير المصير فقد اضطررنا للاسف ، كما هو معروف جيدا ، إلى إلغاء الانتخابات ، طبقا للاحكام الدستورية والقانونية البنمية .

وقد اتضحت المشاركة الامريكية السافرة من خلال وقائع شهيرة كالتالية :

تحوّلت القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة ، من خلال محطتها التلفزيونية ومجلتها "Tropic Times" ، ومن خلال أفرادها المُسلّحين ، المُرتدين لزيهم الرسمي أو المتنكّرين ، إلى حليف انتخابي نشط للفئة المعارضة التي تؤيد الاهداف الخاصة للبيت الابيض .

واستخدمت بشكل غير مشروع ، مواكب من السيارات استأجرتها الولايات المتحدة لزعزعة الاستقرار وتعزيز أعمال التحريض السياسي . وقامت جهات أخرى تابعة للولايات المتحدة الامريكية في بنما بتسهيل ادخال أجهزة تصوير مستندات وطباعة ، وأجهزة متنقلة للاستقبال والإرسال الإذاعي للقيام بأنشطة تخريبية .

وقبل الانتخابات ببضعة أسابيع ، وفضلا عن مصادرات متكررة لاسلحة ومفرقعات ، اكتشفت السلطات البنمية مجموعة كاملة من أجهزة التشويش على الاتصالات التلفزيونية والإذاعية واللاسلكية ، مع شرائط تسجيل صوتية وتلفزيونية مسجل عليها نداءات تدعو إلى تغيير النظام والتخريب . وكان كبير الفنيين والمسؤول عن تشغيلها في بنما مواطن أمريكي تعاقدت معه حكومة الولايات المتحدة ، واعترف بجريرته .

وقبل الانتخابات ببضعة أيام وكدليل إضافي قاطع على اشتراك الولايات المتحدة صدر هنا تصريح علني مفاده أن الولايات المتحدة تبرعت بما يربو على عشرة ملايين من الدولارات للمعارضين الذين تفضلهم ، وعلاوة على كل هذا أعلن رئيس الولايات المتحدة للعالم أن الانتخابات في بنما ستكون زائفة ، وذلك قبل شهر من إجرائها ، وأنه لن يعترف إلا بانتصار المعارضة .

وظهر أيضا في بنما ، كما جرت المحاولة في نيكاراغوا ، الوعد الذي لم يتحقق بتقديم موارد ضخمة من المعونة الاقتصادية لإعادة بناء الاقتصاد الذي دمره المرتزقة التابعين لهم ، وأنه إذا لم يُنتخب الاشخاص الذين تريدهم فسيحدث مزيد من التدمير . وهذا معناه أن نصوت للمرشحين الموالين للولايات المتحدة أو أن يقاسي الشعب في بنما مزيدا من المعاناة .

وإعرابا عن الاحترام العميق لرأي ومشاعر الحكومات الاخرى ، بما في ذلك حتى من يشعرون أنهم يستغلون عناصر تحكم على واقعنا ، قبلت حكومة بنما استقبال بعثة خاصة موفدة من منظمة الدول الامريكية التي عرفت أن تعاون وديا في إيجاد صيغ للتفاهم من أجل التغلب على المشاكل السياسية الداخلية التي لا تدخل ضمن اختصاص المنظمة .

وقدمنا جميع التسهيلات ولم نضع من جانبنا أي شروط وأبدينا أفضل استعداد للتوصل إلى عملية مصالحة وطنية لا تنطوي على التضحية باستقلالنا ولا الانتقاص من سيادتنا . وفي الواقع لا يمكن أن يُعزى عدم مقدرة البعثة الموفدة من منظمة الدول الامريكية على وضع صيغ محددة للمصالحة إلا إلى تمسك حكومة الولايات المتحدة الدائم باتباع سياسة العدوان أو الضغط أو الترويع ، بما في ذلك اللجوء إلى التهديد السافر في نفس الوقت الذي تواجدت في بنما البعثة الموفدة من منظمة الدول الامريكية ؛ وإذا لم يكن ما أقوله موضع ثقة فاسألوا أعضاء البعثة أنفسهم .

ونكرر الإعراب عن تقديرنا لرؤساء إكوادور وترينيداد وتوباغو وغواتيمالا وكذلك للامين العام للجهود التي بذلوها في بنما . إن هؤلاء ، سيدي الرئيس ، هم أفضل شهود على المرونة والإرادة السياسية التي أبدتها الحكومة في السعي نحو تحقيق التفاهم بين مواطني بنما .

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها بعثة منظمة الدول الامريكية والموقف المرن الذي اتخذته الحكومة لم يتسن التوصل إلى اتفاق وطني في واقع الامر ، وذلك يرجع أساسا إلى تعنت المعارضة وتدخل عوامل خارجية .

واستجابة لهذه الحالة ، وبغية تجنب حدوث فراغ في السلطة وعملية زعزعة عامة لاستقرار الحياة المؤسسية ، فرضت الحكومة الوطنية ، عن طريق مجلس الدولة العام ، الاتفاق رقم ١ المؤرخ في ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٩ الذي أنشئت بموجبه حكومة مؤقتة اعتبارا من ١ أيلول/سبتمبر من هذا العام . ولم يكن هذا الإجراء الرامي إلى الحفاظ على سيادة القانون انتهاكا للدستور الوطني بل كان بمثابة قرار سياسي ذي طابع مؤقت ، سيكون موضع تقييم في آذار/مارس ١٩٩٠ بغية تحديد مدى ملاءمة الظروف لإجراء انتخابات جديدة دون تدخل أو عدوان من حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، ومن ثم فإن هذه هي العقبات الرئيسية التي تعترض سير عملية بناء الديمقراطية ، بفعالية ، في بنما .

وباسم حكومتي أؤكد من جديد التزامها الرسمي والعلني بإجراء انتخابات حرة ونزيهة في أقرب وقت وبمجرد توقف عدوان الولايات المتحدة على بنما ، وأنها ستهيئ الظروف الملائمة للممارسة الحقيقية لتقرير المصير بصورة ديمقراطية ودون أي شكل من أشكال التدخل ودون ضغوط خارجية . إن البلدان المهتمة حقا بإقامة الديمقراطية في بنما يمكنها أن تسهم اسهاما قيّما في هذه العملية بأن تطلب من الولايات المتحدة أن توقف عدوانها على بنما . وبمجرد أن يحدث هذا ستجرى انتخابات حرة في بنما .

ليت أموالنا تعاد إلينا وكذلك بعثتنا الدبلوماسية !

حبذا لو رفعت الجزاءات الاقتصادية والمالية والتجارية المفروضة على بلدنا !

ليت الاتفاقات والالتزامات الدولية المبرمة ، لا مع هذه الحكومة بل مع دولة بنما تعود إلى سابق عهدها !

حبذا لو وضع حد للمناورات والاعمال الحربية التي تقوم بها القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة في بلدنا !

حبذا لو احترمت معاهدات القناة والتزم بها !

ليت التدخل في شؤننا الداخلية يتوقف !

ليت سياسة العدوان وزعزعة الاستقرار والهجوم التي تتبعها الولايات المتحدة ضد بنما تتوقف !

ولو حدث هذا فإننا سنسير في طريقنا نحو إجراء انتخابات حرة وديمقراطية .

إن وجود الحكومة المؤقتة لم يُعرقل الديمقراطية في مجتمع بنما . إذ توجد مشاركة نشطة ذات توجه وطني عن طريق المنظمات الشعبية والحكومات المحلية والكوميونات والبلديات والمقاطعات ؛ وعن طريق المجلس الوطني لممثلي التصحيح . وعلاوة على ذلك ، فهذا مؤشر طيب على أن الاحزاب السياسية ما زالت قائمة ونشطة .

ولعل أحدث دليل على تدخل حكومة الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية لبنما يتمثل في الموافقة الصريحة لشخصيات في أعلى مراكز السلطة في حكومة الولايات المتحدة على وضع خطة وتنظيم ودعم وتنفيذ الانقلاب الذي قامت به مجموعة من ضباط القوات المسلحة في ٣ تشرين الأول/اكتوبر الماضي والذي قضي عليه في غضون بضع ساعات .

وثمة دليل آخر على التدخل وعدم احترام دولة بنما وسلطاتها وشعبها يتمثل في إعلان الاتفاق الذي توصلت إليه سلطات الولايات المتحدة لاختطاف أو اغتيال الجنرال مانويل انطونيو نورييغا ، القائد العام للقوات المسلحة في بنما . إن أمورا كهذه ينبغي أن تثير قلق المجتمع الدولي لانها تمثل تهديدا حقيقيا لجميع رؤساء أمريكا اللاتينية الذين يتعرضون ، عند سعيهم لاتباع سبل مختلفة عن مخططات واشنطون أو نتيجة لدفاعهم عن كرامة وطنهم ، لان يقعوا ضحايا لغضب رؤساء الولايات المتحدة الذي لا مبرر له .

ومن لوس أنجيلوس ، كاليفورنيا وردت إلينا معلومة خطيرة تدعو إلى انزعاج البلدان التي تحترم القانون الدولي والمُحبّةِ للسلم إذ أن هذه المعلومة تؤكد ما اشتُكي منه منذ لحظة .

فقد نشرت جريدة "لوس انجيلوس تايمز" اليوم أن حكومة بوش ، بموافقة سرية من الكونغرس ، قد شرعت في عملية سرية جديدة للإطاحة بقائد القوات المسلحة في بنما ، الجنرال مانويل انطونيو نورييغا باستخدام طريقة يمكن أن تؤدي إلى قتله .

ومن أجل هذه العملية أُذن لوكالة المخابرات المركزية المشؤومة بانفاق ٣ ملايين دولار لتجنيد مرتزقة وجنود ومتمردين لإعداد وتنفيذ الضربة . ثلاثة ملايين من الدولارات . كم أن ثمن الخونة والعملاء رخيص !

لقد أخذت حكومة الولايات المتحدة في حسابها خيار استعمال قوات الولايات المتحدة في هذه العملية التي أطلق عليها ضمن سلسلة محاولات اغتيال الجنرال نورييغا بنما ٥ . وقد صرّح مصدر وثيق الصلة بهذه العملية بأنهم كانوا يريدونه حيا أو ميتا .

وإننا نشجب أمام ضمير أمريكا هذا العمل الإرهابي الجديد الذي قامت به الولايات المتحدة ضد بنما الذي هو من أعمال الإرهاب الذي تمارسه الدول ، والذي يدل على أن الولايات المتحدة لم توقف عدوانها الإجرامي على بلدي أو تُقلع عن سلوكها الإجرامي الدولي الذي تستخدم فيه أرذل البشر وأحط الوسائل التي يشجبها القانون الدولي .

إن الحكومات الموقّرة الممثلة هنا لا يمكنها أن تبقى على عدم اكتراثها إزاء هذا العمل المشين الذي قامت به الولايات المتحدة ضد جمهورية بنما وكبار شخصياتها .

إن سير المراحل المختلفة لهذه الأعمال العدوانية الجسيمة المرتكبة ضد بنما ، مثل العمل الذي أُدين منذ برهة تبين فيما يبدو أن الولايات المتحدة تتمتع بحصانة تامة وكاملة ومطلقة من العقاب لارتكاب أي نوع من الاعتداءات على بلد صغير من بلدان أمريكا اللاتينية ، مما يمس كرامة القارة ، ويعد انتهاكا صارخا للعديد من مبادئ وقواعد ميثاق المنظمة .

لقد خلصنا في هذه الجمعية إلى نتيجة مؤكدة هي أن تعزيز منظمة الدول الأمريكية يتحقق أساسا بالاحترام الدقيق والتقيد الأمين بمبادئ ميثاقها . وهذا التعزيز لا يمكن أن يتحقق أبدا بالسماح لدولة قوية من الدول الأعضاء في هذه المنظمة بانتهاك أسس المنظمة بانتظام والاعتداء على دولة أخرى من الدول الأعضاء دون أن تلقى العقاب .

لقد حان الأوان لوضع حد لهذا الانتهاك الجسيم للميثاق .

لقد وُقّعت معاهدات بنما في هذا المقر في حضور رؤساء جمهوريات وحكومات الدول التي تتألف منها منظمتنا بوصفهم شهداء وضامنين لتنفيذها بإخلاص ؛ ومن ثم فإن بنما تطالب بأن تقوم منظمة الدول الأمريكية ، بناء على هذه الواقعة ، واستنادا إلى ميثاقها ، بمطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ معاهدات توريخوس - كارتر بدقة

وأمانة وأن توقف عدوانها على الدولة البنمية . وإن التصرف على خلاف هذا النحو يعني السكوت على امتهان شديد لكرامة امريكا اللاتينية ، وإهانة لا توصف لحكامها ، وتواطؤ مع ما تمليه الامبريالية .

وختاما أود أن أؤكد مجددا أمام ممثلي دول نصف الكرة الغربي انه على الرغم من العدوان فإن بنما لن تحيد قيد أنملة عن أملها الوطني الاساسي ، وستثابر على المضي في تنفيذ عملية بناء الدولة البنمية الوطنية ، واستكمال الاستقلال الوطني عن طريق انجاز برنامج إنهاء الاستعمار الوارد في معاهدات قناة بنما لعام ١٩٧٧ . وهذه هي أغلى وأهم مصالحنا الوطنية ، وفي تحقيقها سيتغلب الشعب البنمي في جميع الميادين على كل ما يوضع من عقبات لعرقلة مسيرته .

- - - - -